ماجستير لرنده بدير عن اطروحتها الدَين العام الداخلي بين ٧٥ و ٩١

نالت رندة بدير من معهد العلوم المصرفية والمالية في الجامعة الاميركية شهادة ماجستير عن اطروحتها حول «الدين العام الداخلي في لبنان بين ١٩٧٥ و١٩٩١».

بدير ركّزت في اطروحتها على موارد تمويل الدولة وظاهرة الدولرة في القطاع الخاص خصوصاً بعد العام ١٩٨٣ فأكدت «ان هيمنة القطاع الخاص لغاية ١٩٨٢ فقط تشير الى دعمه الناتج القومي الاجمالي بحوالي ٨٧٪ قد تضاءلت منذ ذلك الوقت لتبلغ ٧٦٪ عام ١٩٨٨ بالنظر الى الانفاق المتزايد من قبل القطاع العام».

ورأت أن «عملية انتقال الموارد من القطاعات الخاصة الى القطاعات العامة تؤدي الى استعمالات غير فعالة للموارد والى خسارة تلك الموارد الاقتصادية.. وأنه ينبغي اللجوء الى «تحويل الطفح» فقط عندما يكون الاقتصاد من نوع العمالة الكاملة او قريباً منها، بشكل أن كل دولار يتم انفاقه لمشروع عام ينبغي ان يدفع الى انفاق دولار من مشروع خاص، وعند وجود موارد غير مستعملة، لا تقوم الحكومة «بتحويل الطفح» للانفاق الخاص بل تشجع الاخير خاصة في حالة لبنان الذي يشهد انكماشاً اقتصادياً وقدرة هائلة غير مستغلة، والقطاع الخاص يرتدي اهمية بالغة لأن لبنان لا يعتبر بلداً غنياً في موارده، وان غناه يكمن في الطاقة البشرية لأبنائه وتتركز الثروة في ايدي القطاع الخاص.

لذلك ينبغي على الحكومة أن تشجع القطاع الخاص على مساعدة البلاد، وهذا يتم ليس عن طريق منافسته وهدر امواله بل عن طريق تشجيعه لتنشيط الاقتصاد».

واعتبرت بدير أن «الضرائب التصاعدية لا تتيح للحكومة بأن توازن مدفوعاتها في الميزانية من خلال تلبية موجباتها المالية فقط بل تتيح ايضا تلبية موجباتها الاجتماعية عبر اعادة توزيع ملائمة للدخل بين الطبقات الاقتصادية».

وتطرقت بدير الى معدلات الفائدة، فاعتبرت أنه «اذا زادت الحكومة نفقاتها ومشترياتها في حين ابقت ضريبة الدخل على مستواها الثابت او المتضائل، ينبغي عندها تمويل العجز في الموازنة عن طريق شراء سندات خزينة او بواسئل اخرى» واعتبرت «ان التفاوت الكبير بين معدلات الفائدة الاسمية التي تدفعها الخزينة اللبنانية ومعدل التضخم هو احد مظاهر القمع المالي. وتشير المقارنة بين معدلات التضخم ومتوسط فائدة سندات الخزينة الى اختلاف كبير بين القيم الفعلية والاسمية، وعلى سبيل التحديد بلغ ذلك ٤٦٢٪ عام ١٩٨٦ و١٣٠٪ عام ١٩٨٨».

كما تطرقت بدير في اطروحتها الى التضخم الذي اعتبرته ظاهرة حديثة في لبنان مردها ازدياد الدين العام الكبير، مشيرة الى «ان هذا التضخم ادى الى تآكل قيمة الدين وبالتالي فرض نوعاً من الضرائب غير المباشرة على المواطن اللبناني من خلال «اطفاء الدين من خلال التضخم» حيث تنخفض موجبات الحكومة بالمقاييس الفعلية..والحجة القائلة بأن التمويل عن طريق سندات خزينة قصيرة الاجل تجنب بشكل جزئي أو كامل مأزق الوقوع في تضخم لم يتم استباقه على المدى الطويل لا تنطبق على حالة لبنان الا اذا كانت سندات الخزينة بحوزة الجمهور بشكل حر، والسبب هو أن مصرف لبنان يلزم المصارف بالاكتتاب بنسبة ٦٣٪ من زيادات احتياطي الودائع بالليرة بعد ٤ كانون الاول ١٩٨٧. وان معدلات الفوائد المدفوعة عن تلك الاكتتابات لا تعوض عن معدلات التضخم العالية».

كما ركّزت بدير على «ضريبة التضخم والمجهود الضرائبي والقدرة الضرائبية فرأت أن الحكومات «تستطيع عن طريق اللجوء المستمر الى التضخم ان تصادر في الخفاء جزءاً هاماً من ثروات المواطنين».

واستنتجت في ختام اطروحتها أن:

١ـ تراكم الدين الداخلي يؤدي الى الافلاس المالي.

٢ـ يضع عبئاً غير عادل على الاجيال القادمة.

واقترحت على الحكومة تخفيض انفاقها وجباية الضرائب والرسوم لتخفيض المنحى التضخمي.

وختمت: «ان جمع الضرائب والرسوم بشكل فعال ينبغي أن يولد الاموال لتغطية النفقات الحكومية شرط أن يخفض الانفاق غير المجدي والمبذر. هذه التغييرات الايجابية لا بد أن تساعد على انهاء التضخم او على الاقل تخفيضه الى مستويات يمكن معالجتها والسيطرة عليها».